



جامعة الدول العربية
إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الإجتماعى

الشباب العربى: التعليم، التشغيل والبطالة

- دراسة حول تطوير منظومة التربية العربية من اجل تمكين الشباب
- دراسة حول التشغيل والبطالة

ملخص تنفيذى

سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية فى المنطقة العربية

تقع الدراسة التي يتضمنها التقرير الراهن ضمن نشاطات مشروع تمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته في السياسات السكانية والتنمية، الذي تنجزه إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إدارة السياسات السكانية والهجرة /القطاع الإجماعى
جامعة الدول العربية

22 (أ) شارع طه حسين - الزمالك - القاهرة

هاتف : +202 27354306

فاكس : + 202 27351422

e-mail: youth@poplas.org www.lasyouthforum.org

تطوير منظومة التربية العربية من أجل تمكين الشباب



ملخص تنفيذي

خلفية الدراسة

تقع هذه الدراسة ضمن نشاطات مشروع بتمكين الشباب العربي و تفعيل مشاركته في السياسات السكانية و التنموية الذي تنجزه إدارة السياسات السكانية و الهجرة/ القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سعت هذه الدراسة إلى بلورة مجموعة من المبادئ و الاستراتيجيات الموجهة نحو تحقيق تمكين الشباب من خلال التعليم تجسيدا لتطلعات الشباب العربي في استثمار قدراته و ذلك من خلال تشخيص الواقع بتحدياته و فرصة الوصول إلى خطط تعليمية مقترحة لمواجهة التحديات و توظيف الفرص.

وتتكون الدراسة من ثلاثة أقسام رئيسية:

1. خلفية تمهيدية حول المفاهيم الأساسية للدراسة.
2. عرض واقع تعليم الشباب لاستطلاع ما تحقق من إنجازات و الكشف عن أهم التحديات المطروحة أمام تعليم الشباب لتمكينه.
3. عرض بعض مبادئ و استراتيجيات التعليم لتحقيق تمكين الشباب.

أهم المؤشرات التي استعرضتها الدراسة

- في عام 1999-2000 كان ثلث الأطفال ممن هم في سن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي خارج المدرسة.
- رغم انخفاض نسبة الأميين إلا أن جهود محو الأمية لم تسفر إلا عن انخفاض أعدادهم بحوالي 700 ألف خلال السنوات 1990-2000.
- أخفق النظام التعليمي العربي في تمكين 13 مليون شاب [15-24 سنة] من الحد الأدنى من التعليم فصاروا من الأميين.
- لم تتعد نسبة الشباب الذين التحقوا بالتعليم الثانوي 54% في عام 1999-2000.
- سنة 2002، لم تتجاوز نسبة القيد الإجمالي للملتحقين بالتعليم الجامعي 22% للذكور و 17% للإناث من مجمل الفئة العمرية 18-24 سنة.
- تنخفض نسبة الشباب الحاصل على مؤهلات جامعية مقارنة بالعدلات العالمية و نسبة الإناث منهم لا تتعدى 5% فقط مقارنة بنسبة 8% لنظرائهن من الذكور 1995.
- تعكس التخصصات الجامعية للمرأة في المنطقة العربية تحيزات ثقافية حيث تلتحق النسبة الأكبر من

- الفتيات بميادين التربية و الفنون و العلوم الإنسانية و التمريض و علوم الاقتصاد المنزلي، أما تمثيلهن في ميادين العلوم الطبيعية و الهندسة و علوم الكمبيوتر و العلوم الطبية فلا يزال منخفضاً.
- رغم التفاوت بين البلدان العربية فان الإقليم العربي لا يزال اقل أقاليم العالم مواكبة لتكنولوجيا الاتصالات والحصول على المعلومات.
 - يتم وضع السياسات التعليمية وعمليات التخطيط التربوي ومشروعات تطوير المناهج التعليمية بصفة عامة، بمعزل عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والاولويات التنموية والإنتاجية عموماً، مما أفضى إلى تناقض صارخ بين فائض أعداد المؤهلين في مجالات نظرية معينة، ونقص شديد في مجالات عملية أخرى، لذلك برزت على السطح قضية بطالة المتعلمين.
 - ركزت الدول العربية خلال السنوات السابقة على توفير الفرص التعليمية دون توجيه اهتمام كبير لقضية جودة التعليم. وعليه، فان تحسين نوعية التعليم هو تحدٍ خطير وأساسي أمام الدول العربية.
 - لا تزال نسبة الفقراء والبدو من الشباب ضعيفة جداً على وجه العموم في معظم الجامعات العربية، بينما يحتل أبناء الموظفين الحكوميين والتجار الأثرياء الجدد معظم الأماكن المتاحة في الجامعات.
 - اختزلت المعرفة المدرسية حتى أصبحت مجرد أشكال جاهزة ومعبأة في كتب تنقل إلى التلميذ نقلاً في نصوص جامدة تحفظ في ذاكرته. واختزلت شخصية التلميذ - من حيث هو إمكانيات و قدرات مبدعة - حتى أصبحت مجرد ذاكرة وظيفتها الحفظ.
 - تبعد المناهج الدراسية الدارس عن الواقع الاجتماعي الحي، وتعزله عن التجربة الحسية، فالمجتمعات العربية مجتمعات تعيد إنتاج نفسها دون تطوير، وتحقق ذلك بكل طريقة [العقاب الجسدي والنفسي، التلقين، التخويف و التهديد].
 - يعتمد التدريس على العلاقة السلطوية بين المعلم في ظل هذه العلاقة من طلابه الطاعة والامتثال لمشيئته والتجاوب مع تعليماته دون تساؤل.
 - تغلغت ثقافة النص والصمت والشعور بامتلاك الحقيقة المطلقة وهي سمات أساسية من ثقافة المجتمعات العربية إلى السياق التربوي للعملية التعليمية. هنالك دائماً قوالب من الاستجابات و التفسيرات جاهزة تلقن للعقل من الأسرة، والمدرسة، ومن السلطة السياسية، ومن وسائل الإعلام، ومن الأحزاب السياسية مما أدى مع الوقت و تكرار هذه العملية إلى تسرب الجمود إلى العقل.
 - يعمل التعليم ضد تمكين الشباب العربي فهو يغرس فيه الاتكالية و العجز والانطباع و الطاعة ويجعله يركز فقط على تحقيق درجات مرتفعة ونجاحاً مرموقاً.

الشباب العربي: التشغيل والبطالة

ملخص تنفيذي



- تنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة الوضع الراهن لبطالة الشباب العربي، سواء أكان ذلك ناتجا عن عوامل داخلية أو خارجية. حيث تقوم الدراسة بتشخيص الواقع الحالي للعالم العربي، وعرض لأبرز المؤشرات، مثل معدلات البطالة الكلية، وبطالة الشباب في كل دولة على حدة، وبالمقارنة بالمعدلات على المستوى العالمي، بالإضافة إلى المفاهيم المختلفة للبطالة، وأوجه القصور في البيانات، وكذلك أهم سمات الشباب المتعطل من حيث مستوى التعليم والنوع. والعوامل المؤثرة في معدلات البطالة، كما تعرض الدراسة ملامح رئيسية لاستراتيجية لتشغيل الشباب ومجموعة من التوصيات من أجل مواجهة هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار أبرزت الدراسة العديد من الحقائق:

* حقيقة أن ظاهرة البطالة بين الشباب، خاصة الأكثر تعليما منها، هي أحد أهم التحديات التي تواجه الشباب، وتحجز في الوقت ذاته عبوره الاجتماعي الاقتصادي إلى مرحلة النضج والاعتماد على الذات، وثانيا حقيقي أيضا أن البطالة بين الشباب العربي هي أعلاها على مستوى أقاليم العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، حيث وصلت إلى 26% .

* وحقيقي ثالثا أنه لا يوجد بلد من بلاد العمورة لا توجد به نسبة من البطالة ، غير أن البطالة بين الشباب لها تحديات نوعية ومن ثم تطرح تساؤلات وتحديات مركبة تجعلها بحاجة إلى مقارنة أكثر شمولاً ودينامية وإبداعا . فنسب البطالة يصاحبها إمتداد فترة التعطل التي وصلت إلى أكثر من عقد من الزمان في غير قليل من الحالات ، كما في مصر على سبيل المثال .

* وأنها أيضا تعكس التمايزات والفجوات التنموية والاجتماعية والثقافية بين الذكور والإناث، فالبطالة تزيد لديهن عن ضعف مثيلاتها لدى الذكور كما في مصر والأردن وقطر والجزائر على سبيل المثال.

- وكونه رغم هذا لا توجد بوجواً بعد عنيت بالفهم والتحليل العميقين للحياة اليومية للشباب المتعطل عن العمل فضلا عن أن بيانات البطالة نفسها متباينة في تقديراتها بسبب اختلاف تعريفاتها ومنهجيات جمع بياناتها .

- وحول أسباب الظاهرة، فتشير الدراسة إلى أنه إذا كان غير القليل من الأدبيات العربية، تلقي بلائمة البطالة على مخرجات النسق التعليمي. فإن هذه الدراسة تبين أن ذلك وإن بدا صحيحا جزئيا، فإن الافتصار على هذا التفسير لن يفيد علميا وعمليا في مواجهة قضية بطالة الشباب مواجهة معمقة، لأنه تفسير جزئي وأبتر من ناحية، فضلا عن أن أية تعديلات في النسق التعليمي بحاجة إلى وقت ليس بالقليل من ناحية أخرى.

- إن من يتأمل واقع البطالة عامة في البلدان العربية، وبين الشباب تحديدا، سيجدها نتاجا لعوامل مركبة ومتداخلة: أولها، عدم قدرة الدولة الوطنية على التشغيل لانحسار أدوارها ككرب عمل ومنتج نتيجة لسياسات التكيف الرأسمالي، وأن الاستثمارات العربية يبدو أنها تميل إلى التقليل من حجم العمالة، نتيجة

تبني تكنولوجيا كثيفة رأس المال. فضلا عن أن الحلول المطروحة لمواجهة البطالة الشباب، تبدو جزئية وآنية وبالاعتماد على التشغيل الذاتي لأعداد محدودة من الشباب، في الوقت الذي يتزايد فيه الراغبون الجدد من الوصول إلى أسواق العمل . ومن بين المؤشرات التي أبرزتها الدراسة نذكر:

* أن معدل البطالة بين الشباب في البلدان العربية هي الأعلى على مستوى العالم 26%، وتفوق كذلك البطالة الشباب في إفريقيا جنوب الصحراء 21%.

* تمثل بطالة الشباب في الوطن العربي كنسبة من إجمالي البطالة 53% في المتوسط.

* تعاني المنطقة العربية من فجوة كبيرة في بطالة الشباب حسب النوع. فهي تبلغ 22.7% للذكور، مقابل 31.7% للإناث.

* ارتفاع معدلات بطالة الإناث مقابل معدلاتها لدى الذكور، حيث تمثل بطالة الذكور 17.8 في البحرين، و18.4 في مصر، و 11.6 في قطر، و 24.4 في السعودية، و 17.9 في سوريا، و 44.9 في عمان. في حين تمثل بطالة الإناث في الدول ذاتها 27.5، و 43.8، و 50.9، و 31.6، و 40.4، و 60.3 على التوالي.

- وتسعى الدراسة الراهنة إلى أن تجمع بين تحليلات، هي أشبه بإطلالة على أوضاع البطالة، بسبب قصور البيانات وشحتها وتمنعها على الرصد العلمي التحليلي، كما تركيز على أهم تجارب ومحاولات تشغيل الشباب، وتأملها بالنقد والتحليل، لبحث الباحثين والمخططين لإيلاء قضية البطالة بين الشباب العربي المزيد من الاهتمام العلمي في بعده الكمي والكيفي، لتوفير فرص فهم أشمل وأعمق لهذه الظاهرة/الأزمة. فالدراسة تقوم على قناعة بأننا لن نتمكن -كما هو الحال الآن نسبيا- من مواجهة حاسمة لقضية البطالة، بدون توفر بيانات ومعلومات تسهم في تقديم قرائن علمية حول مخاطرها، ليس المادية فقط وإنما التنموية أيضا، وإن لم نفعّل هذا نكون قد أهدرنا فرصة نادرة الحدوث تاريخيا، حيث النافذة أو الهبة الديمغرافية التي تزيد من أعداد السكان في سن العمل، وهي هبة قد تكون فرصة لتفعيل رأس المال البشري وخفض معدلات الإعالة، وزيادة النمو الاقتصادي، كما يمكن -إذا أهدرنا الفرصة- أن تكون تحديا أو نقمة ديمغرافية .

والسؤال المطروح علينا جميعا: ماذا نحن فاعلون مع الشباب العربي، كراس مال مستقبلي ؟